

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب: [الحدود] (١) القسامة والمحاربين والقصاص والديات

١/١ - باب: القسامة

٤٣١٨ - ١/١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ: ابْنُ سَعِيدٍ -، عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ -، وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ:

٤٣١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الجزية، باب: المودعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره وإثم من لم يفب بالمعهد (الحديث ٣١٧٣) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: إكرام الكبير وبيد الأكبر بالكلام والسؤال (الحديث ٦١٤٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأحكام، باب: كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمانته (الحديث ٧١٩٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصلح، باب: الصلح مع المشركين (الحديث ٢٧٠٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: القسامة (الحديث ٦٨٩٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: القتل بالقسامة (الحديث ٤٥٢٠) و (الحديث ٤٥٢١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: في ترك القنود بالقسامة (الحديث ٤٥٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزكاة، باب: كم يعطى الرجل من الزكاة؟ (الحديث ١٦٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في القسامة (الحديث ١٤٢٢)، وأخرجه السنائي في كتاب: القسامة، باب: تبرئه أهل الدم في القسامة (الحديث ٤٧٢٤) و (الحديث ٤٧٢٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر سهل فيه (الحديث ٤٧٢٦) و (الحديث ٤٧٢٧) و (الحديث ٤٧٢٨) و (الحديث ٤٧٢٩) و (الحديث ٤٧٣٠) و (الحديث ٤٧٣١) و (الحديث ٤٧٣٢) مرسلًا و (الحديث ٤٧٣٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: القسامة (الحديث ٢٦٧٧)، تحفة الأشراف (٤٦٤٤).

كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات

باب: القسامة

٤٣١٨ - ٤٣٢٨ - ذكر مسلم حديث حويصة ومحبيصة بأختلاف الفاظ وطرقه، حين وجد محبيصة ابن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً بخيبر، فقال النبي ﷺ لأوليائه: (تحلفون خمسين يميناً وتتحقون صاحبكم أو قاتلكم) وفي رواية: (تستحقون قاتلكم أو صاحبكم). أما حويصة ومحبيصة، فبتشديد الياء فيهما وتخفيفها، لغتان مشهورتان، وقد ذكرهما القاضي أشهرهما التشديد. قال القاضي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار الحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم رحمهم الله

(١) في تحفة الأشراف اسم هذا الكتاب: كتاب: الحدود.

أَنْهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ، وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْبَرَ

تعالى، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. وروى عن جماعة إبطال القسامة، وأنه لا حكم لها، ولا عمل بها. وممن قال بهذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والحكم بن عيينة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن عنية والبخاري وغيرهم. وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين.

وأختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها؟ فقال معظم الحجازيين:

يجب، وهو قول الزهري وربيعه وأبي الزناد ومالك وأصحابه والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ١٤٣/١١ وداود، وهو قول الشافعي في القديم. وروى عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: قلنا بها وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، إني لأرى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنين. وقال الكوفيون والشافعي رضي الله عنه في أصح قوليه: لا يجب بها القصاص، وإنما تجب الدية. وهو مروى عن الحسن البصري والشعبي والنخعي وعثمان الليثي والحسن بن صالح، وروى أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس معاوية رضي الله عنهم.

وأختلفوا فيمن يحلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الوريثة ويجب الحق بحلفهم خمسين يمينا، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح. وفيه التصريح بالابتداء بيمين المدعي، وهو ثابت من طرق كثيرة صحاح لا ترفع. قال مالك: الذي أجمعت عليه الأئمة قديماً، وحديثاً، أن المدعين يبدأون في القسامة، ولأن جنة المدعي صارت قوية باللوث.

قال القاضي: وضعف هؤلاء رواية من روى الابتداء بيمين المدعي عليهم. قال أهل الحديث: هذه الرواية وهم من الراوين، لأنه أسقط الابتداء بيمين المدعي، ولم يذكر رد اليمين، ولأن من روى الابتداء بالمدعين معه زيادة، ورواياتها صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، ولا تعارضها رواية من نسي. وقال: كل من لم يوجب القصاص وأفتصر على الدية يبدأ بيمين المدعي عليهم إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور: أنه يبدأ بيمين المدعي، فإن نكل ردت على المدعي عليه: وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى حتى تقترب بها شبهة يغلب الظن بها. وأختلفوا في هذه الشبهة المعترية الموجبة للقسامة ولها سبع صور:

الأولى: أن يقول المقتول في حياته: دمي عند فلان وهو قلتي، أو ضربني وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا من إنفاذ مقاتلي، أو جرحني ويذكر العمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث. وأدعى مالك رضي الله عنه أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً. قال القاضي: ولم يقل بهذا من فقهاء الأمصار غيرهما ولا روي عن غيرهما، وخالف في ذلك العلماء كافة، فلم ير أحد غيرهما في هذا قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه قسامة، واحتج مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل. وقوله ١٤٤/١١ تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْهُ بِعَصَاكَ كَذَلِكَ يَحْيَى اللَّهُ الْمَوْتَى﴾^(١) قالوا: فحیی الرجل فأخبر بقاتله. واحتج أصحاب مالك أيضاً، بأن تلك حالة يطلب بها غفلة الناس، فلو شرطنا الشهادة وأبطلنا قول المجروح، أدى

تَفَرَّقًا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ ، ثُمَّ إِذَا مُحَيَّصَةٌ يَجِدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ قَتِيلًا ، فَذَفَنَهُ ، ثُمَّ أَتَقَبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ ، وَحُوَيْصَةٌ/ بَيْنَ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِيهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَبِّرْ » . - الْكَبِيرُ فِي السَّنِّ -

١٨ ج
١/٣

ذلك إلى إبطال الدماء غالباً، قالوا: ولأنها حالة يتحرى فيها المجروح الصديق، ويتجنب الكذب والمعاصي، ويتزود البر والتقوى، فوجب قبول قوله. وأختلف المالكية في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله بشاهد أم لا بد من آئتين؟

الثانية: اللوث من غير بيعة على معاينة القتل، وبهذا قال مالك والليث والشافعي. ومن اللوث شهادة العدل وحده، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً.

الثالثة: إذا شهد عدلان بالجرح، فعاش بعده أياماً، ثم مات قبل أن يفيق منه قال مالك والليث: هو لوث. وقال الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنه: لا قسامة هنا، بل يجب الفصاح بشهادة العدلين.

الرابعة: يوجد المتهم عند المقتول، أو قريباً منه، أو آتياً من جهته ومعه آلة القتل، وعليه أثره من لطمخ دم وغيره، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه، أو تفرق جماعة عن قتيل، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي.

الخامسة: أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وعن مالك رواية لا قسامة، بل فيه دية على الطائفة الأخرى أن كان من أحد الطائفتين، وإن كان من غيرهما فعلى الطائفتين دية.

السادسة: يوجد الميت في زحمة الناس قال الشافعي: تثبت فيه القسامة وتجب بها الدية. وقال مالك: هو هدر. وقال الثوري وإسحاق: تجب دية في بيت المال وروي مثله عن عمر وعلي.

السابعة: أن يوجد في محلة قوم، أو قبيلتهم، أو مسجدهم فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم: لا يثبت بمجرد هذا قسامة، بل القتل هدر، لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة طائفة لينسب إليهم، قال الشافعي: إلا أن يكون في محلة أعدائه لا يغالطهم غيرهم، فيكون كالقصة التي جرت بخبير، فحكم النبي ﷺ بالقسامة لورثه القاتل لما كان بين الأنصار وبين اليهود من العداوة، ولم يكن هناك سواهم. وعن أحمد نحو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفيين: وجود القاتل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من الصور السبع السابقة إلا هنا، لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي ﷺ فيها بالقسامة، ولا قسامة عندهم إلا إذا وجد القاتل وبه أثر، قالوا: فإن وجد القاتل في المسجد حلف أهل المحلة، ووجبت الدية في بيت المال، وذلك إذا ادعوا على أهل المحلة. وقال الأوزاعي: وجود القاتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن عليه أثر، ونحوه عن داود. هذا آخر كلام القاضي والله أعلم.

١٤٥/١١

قوله: (فذهب عبد الرحمن يتكلم قبل صاحبه فقال له رسول الله ﷺ كبر الكبير في السن فصمت وتكلم أصحابه وتكلم معهما) معنى هذا أن المقتول هو عبد الله وله أخ اسمه عبد الرحمن، ولهما أبنا عم

فَصَمَتَ ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ ، فَقَالَ لَهُمْ : « أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ ؟ » - أَوْ قَاتِلَكُمْ - . قَالُوا : وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ ؟ قَالَ : « فَتَبْرَأُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا ؟ » ، قَالُوا : وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ .

٤٣١٩ - ٢/٢ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَثَمَةَ ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : أَنَّ مُحِيطَةَ بْنَ

٤٣١٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣١٨).

وهما محصة وحويصة، وهما أكبر سناً من عبد الرحمن، فلما أراد عبد الرحمن أخو القتيل أن يتكلم قال له النبي ﷺ: «كبر» أي يتكلم أكبر منك. وأعلم أن حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبد الرحمن لا حق فيها لابني عمه، وإنما أمر النبي ﷺ أن يتكلم الأكبر وهو حويصة، لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى، بل سماع صورة القصة، وكيف جرت، فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها. ويحتمل أن عبد الرحمن وكل حويصة في الدعوى ومساعدته، أو أمر بتوكيله. وفي هذا فضيلة السن عند التساوي في الفضائل ولهذا نظائر، فإنه يقدم بها في الإمامة، وفي ولاية النكاح ندباً وغير ذلك.

وقوله: (الكبر في السن) معناه: يريد الكبر في السن، والكبر منصوب بإضمار يريد ونحوها. وفي بعض النسخ للكبر باللام وهو صحيح.

قوله ﷺ: (أتحلفون خمسين يميناً فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم) قد يقال: كيف عرضت اليمين على الثلاثة، وإنما يكون اليمين للوارث خاصة؟ والوارث عبد الرحمن خاصة، وهو أخو القتيل؟ وأما الأخران فابنا عم لا ميراث لهما مع الأخ؟ والجواب أنه كان معلوماً عندهم، أن اليمين تختص بالوارث فأطلق الخطاب لهم، والمراد من تختص به اليمين. وأحتمل ذلك لكونه معلوماً للمخاطبين، كما سمع كلام الجميع في صورة قتله، وكيفية ما جرى له، وإن كانت حقيقة الدعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث.

وأما قوله ﷺ: (فتستحقون قاتلكم أو صاحبكم) فمعناه: يثبت حقكم على من حلفت عليه، وهل ذلك الحق قصاص أو دية؟ فيه الخلاف السابق بين العلماء. وأعلم أنهم إنما يجوز لهم الحلف إذا علموا ١٤٦/١١ أو ضنوا بذلك، وإنما عرض عليهم النبي ﷺ اليمين إن وجد فيهم هذا الشرط، وليس المراد الإذن لهم في الحلف من غير ظن، ولهذا قالوا: كيف نحلف ولم نشهد.

قوله ﷺ: (فتبرئكم يهود بخمسين يميناً) أي: تبرأ إليكم من دعوكم بخمسين يميناً، وقيل معناه يخلصونكم من اليمين بأن يحلفوا، فإذا حلفوا انتهت الخصومة ولم يثبت عليهم شيء، وخلصتم أنتم من اليمين. وفي هذا دليل لصحة يمين الكافر والفاسق. ويهود مرفوع غير منون لا ينصرف، لأنه أسم للقبيلة والطائفة، ففيه التأنيت والعلمية.

قوله: (إن النبي ﷺ أعطى عقله) أي: ديبته وفي الرواية الأخرى: (فوداه رسول الله ﷺ من قبله)

مَسْعُودٍ، / وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَأَتَهُمُ الْيَهُودُ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبْنَا عَمَّهُ حُوَيْصَةَ وَمُحِيصَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أُخِيهِ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِيرُ الْكُبَيْرِ». أَوْ قَالَ: «الْيَبْدَا الْأَكْبَرُ». فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقَسِّمُ خُصْمُونَ مِنْكُمْ عَلَيَّ

وفي رواية: (من عنده).

فقوله: (وداه)، بتخفيف الدال أي: دفع دينه. وفي رواية: (فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة) إنما وداه رسول الله ﷺ قطعاً للنزاع، وإصلاحاً لذات البين، فإن أهل القتل لا يستحقون إلا أن يحلفوا، أو يستحلفوا المدعى عليهم، وقد أمتنعوا من الأمرين، وهم مكسورون بقتل صاحبهم، فلأراد ﷺ جبرهم، وقطع المنازعة، وإصلاح ذات البين بدفع دينه من عنده.

وقوله: (فوداه من عنده) يحتمل أن يكون من خالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح المسلمين.

وأما قوله في الرواية الأخيرة: (من إبل الصدقة) فقد قال بعض العلماء: إنها غلط من الرواة، لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا المصرف، بل هي لأصناف سماهم الله تعالى. وقال الإمام أبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجوز صرفها من إبل الزكاة لهذا الحديث، فأخذ بظاهره. وقال جمهور أصحابنا وغيرهم: معناه اشتراه من أهل الصدقات بعد أن ملكوها، ثم دفعها تبرعاً إلى أهل القتل. وحكى القاضي عن بعض العلماء، أنه يجوز صرف الزكاة في مصالح العامة، وتأول هذا الحديث عليه. وتأوله بعضهم، على أن أولياء القتل كانوا محتاجين ممن تباح لهم الزكاة، وهذا تأويل باطل، لأن هذا قدر كثير لا يدفع إلى الواحد الحامل من الزكاة، بخلاف أشرف القبائل، ولأنه سماه دية. وتأوله بعضهم على أنه دفعه من سهم المؤلف من الزكاة استئثافاً لليهود لعلهم يسلمون. وهذا ضعيف؛ لأن الزكاة لا يجوز صرفها إلى كافر، فالمختار ما حكيناه عن الجمهور، أنه اشتراها من إبل الصدقة.

وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام مراعاة المصالح العامة، والاهتمام بإصلاح ذات البين. وفيه إثبات القسامة. وفيه الابتداء بيمين المدعي في القسامة. وفيه رد اليمين على المدعى عليه إذا نكل المدعي في القسامة. وفيه جواز لحكم على الغائب، وسماع الدعوى في الدماء من غير حضور الخصم. وفيه جواز اليمين بالظن. وإن لم يتيقن. وفيه أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم الإسلام.

قوله ﷺ: (يقسم خصمون منكم على رجل منهم) هذا مما يجب تأويله، لأن اليمين إنما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة. وتأويله عند أصحابنا: أن معناه يؤخذ منكم خمسون يميناً، والحالف هم الورثة، فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة. يحلف كل الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً، سواء كان القتل عمداً أو خطأ. هذا مذهب الشافعي وبه قال أبو ثور وابن المنذر. ووافقنا مالك فيما إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد فقال: يحلف الأقارب خمسين يميناً، ولا تحلف النساء ولا الصبيان. ووافقه ربيعة والليث والأوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر. وأحتج الشافعي بقوله ﷺ: (تحلفون خمسين يميناً

رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمِيهِ ؟ ، قَالُوا : أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَحْلِفُ ؟ قَالَ : « فَنَبْرُوكُمْ يَهُودٌ بِإِيمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ ؟ » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَوْمٌ كَفَّارٌ ، قَالَ : فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ .

قَالَ سَهْلٌ : فَدَخَلْتُ مَرِيداً لَهُمْ يَوْماً ، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ / تِلْكَ الْإِبِلِ رَكَضَةً بِرَجْلِهَا . قَالَ حَمَادٌ : هَذَا أَوْ نَحْوَهُ .

٤٣٢٠ - ٣/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، نَحْوَهُ ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ : فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً .

٤٣٢١ - ٤/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي : الثَّقَفِيُّ - ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ . يَنْحُو حَدِيثِهِمْ .

٤٣٢٢ - ٥/٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

٤٣٢٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣١٨) .

٤٣٢١ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣١٨) .

٤٣٢٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣١٨) .

فتستحقون صاحبكم ، فجعل الحالف هو المستحق للدية والقصاص ، ومعلوم أن غير الوارث لا يستحق ١٤٨/١١ شيئاً ، فدل أن المراد على حلف من يستحق الدية .

قوله ﷺ : (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته) الرمة بضم الراء الحبل ، والمراد هنا الحبل الذي يربط في رقبة القاتل ويسلم فيه إلى ولي القاتل . وفي هذا دليل لمن قال : أن القسامة ثبتت فيها القصاص . وقد سبق بيان مذهب العلماء فيه . وتأوله القائلون لا قصاص ، بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه الدية ، لكونها ثبتت عليه . وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد . وبه قال مالك وأحمد . وقال أشهب وغيره : يحلف الأولياء على ما شاء ، وأو لا يقتلوا إلا واحداً . وقال الشافعي رضي الله عنه : إن ادعوا على جماعة ، حلفوا عليهم وثبتت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي ، وعلى قول إنه يجب القصاص عليهم ، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده .

قوله : (فدخلت مریداً لهم يوماً فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجلها) المرید بكسر الميم وفتح الباء ، هو الموضع الذي يجتمع فيه الإبل وتحبس . والريد الحبس . ومعنى ركضتني رفستني . وأراد بهذا ١٤٩/١١ الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليغاً .

١٨ ج
ب/٤

سَعِيدٌ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ بْنَ زَيْدٍ ، وَمُحَيِّصَةَ / بْنَ مَعُودِ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّينَ ، ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا ، فَقَبِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ ، فَوَجَدَ فِي شُرْبَةِ مَقْتُولًا ، فَذَفَقَتْهُ صَاحِبُهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ ، وَمُحَيِّصَةَ ، وَحَوِيصَةَ ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَحَيْثُ قُبِلَ ، فَزَعَمَ بُشَيْرٌ وَهُوَ يُخَدِّثُ عَمَّنْ أَدْرَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ : « تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ ؟ » . - أَوْ صَاحِبَكُمْ . - قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا شَهِدْنَا وَلَا حَضَرْنَا ، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَالَ : « فَتَبِّرُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ ؟ » . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ تَقْبَلُ آيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ ؟ فَزَعَمَ بُشَيْرٌ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ .

١٨ ج
١/٥

٤٣٢٣ - ٦/٤ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ ، يُقَالُ لَهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ ، انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمِّ لَهُ يُقَالُ لَهُ : مُحَيِّصَةُ بْنُ مَعُودِ بْنِ زَيْدٍ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ ، إِلَى قَوْلِهِ : فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ .

قَالَ يَحْيَى : فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ . قَالَ : أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حُثَمَةَ ، قَالَ : لَقَدْ رَكَضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمُرَيْدِ .

٤٣٢٤ - ٧/٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارِ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا

٤٣٢٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣١٨) .

٤٣٢٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣١٨) .

قوله: (فوجد في شربة) بفتح الشين المعجمة والراء، وهو حوض يكون في أصل النخلة، وجمعه شرب كثمرة وتمر.

قوله: (لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض) المراد بالفريضة هنا الناقة من تلك النوق المفروضة في الدية، وتسمى المدفوعة في الزكاة أو في الدية فريضة، لأنها مفروضة أي مقدرة بالسن والعدد. وأما قول المازري أن المراد بالفريضة هنا الناقة الهرمة، فقد غلط فيه والله أعلم.

١٥٠/١١

إِلَى خَيْرٍ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَسَأَى الْحَدِيثَ/، وَقَالَ فِيهِ: فِكْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْطُلَ دَمُهُ، فَوَدَاهُ مِائَةٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

٤٣٢٥ - ٨/٦ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رِجَالٍ مِنْ كِبْرَاءِ قَوْمِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْرٍ، مِنْ جِهَادٍ أَصَابَهُمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ فَجِيرٍ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ! قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ/ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحَيِّصَةَ: «كَبْرٌ، كَبْرٌ» - يُرِيدُ السَّنَ - فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبِكُمْ وَإِمَّا أَنْ يُؤَذِّنُوا بِحَرْبٍ؟»، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ. فَكَتَبُوا: إِنَّا، وَاللَّهِ! مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ، وَمُحَيِّصَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: «أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟». قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟»، قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ. فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ.

فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَّضْتِي مِنْهَا نَاقَةَ حَمْرَاءَ.

٤٣٢٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣١٨).

قوله: (فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة) هذا آخر القوات الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان من مسلم، وقد قدمنا بيان أوله، وقوله عقيب هذا حديثي إسحاق بن منصور قال: أخبرنا بشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني أبو ليلى، هو أول سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم من هذا الموضوع، هكذا هو في معظم النسخ. وفي نسخة الحافظ ابن عساكر، أن آخر القوات آخر حديث إسحاق بن منصور هذا الذي ذكرناه، وأول السماع قوله عقبه حديثي أبو الطاهر وحرمله بن يحيى والأول أصح.

قوله: (وطرح في عين أو فجير) الفقير هنا على لفظ الفقير في الأدميين، والفقير هنا البئر الفريية ١٥١/١١ القعر الواسعة الغم، وقيل: هو الحفيرة التي تكون حول النخل.

قوله ﷺ: (إمّا أن يدوا صاحبكم وإمّا أن يؤذّنوا بحرب) معناه: إن ثبت القتل عليهم بقسامتكم، فإمّا أن يدوا صاحبكم أي: يدفعوا إليكم دية، وإمّا أن يعلمونا أنهم ممتعون من التزام أحكامنا، فيتفضل ١٥٢/١١

٤٣٢٦ - ٩/٧ - وحدثني أبو الطاهر، وحرمة بن يحيى - قال أبو الطاهر: حدثنا، وقال حرمة: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، مولى ميمونة، زوج النبي ﷺ عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار: أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية.

١٨٤
ب/٦

٤٣٢٧ - ١٠/٨ - وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، حدثنا ابن شهاب، بهذا الإسناد، مثله، وزاد: وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناس من الأنصار، في قبيل ادعوه على اليهود.

٤٣٢٨ - ١١/١٠٠٠ - وحدثنا حسن بن علي الحلواني، حدثنا يعقوب - وهو: ابن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب: أن أبا سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار أخبراه، عن ناس من الأنصار، عن النبي ﷺ، بمثل حديث ابن جريج.

١٨٤
١/٧

٢/٢ - باب: حكم المحاربين والمرتدين

٤٣٢٩ - ١/٩ - وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي، وأبو بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن هشيم، واللفظ ليحيى - قال: أخبرنا هشيم، عن عبد العزيز بن صهيب، وخميد، عن أنس بن

٤٣٢٦ - أخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القسامة (الحديث ٤٧٢١)، و(الحديث ٤٧٢٢) مطولاً، و(الحديث ٤٧٢٣) مرسلًا، تحفة الأشراف (١٥٥٨٧).

٤٣٢٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٢٦).

٤٣٢٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٢٦).

٤٣٢٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٨٢) و(١٠٦٦).

عهدهم ويصيرون حرباً لنا. وفيه دليل لمن يقول الواجب بالقسامة الدية دون القصاص.

قوله: (خرجوا إلى خيبر من جهد أصابهم) هو بفتح الجيم، وهو الشدة والمشقة والله أعلم.

باب: حكم المحاربين والمرتدين

٤٣٢٩ - ٤٣٣٦ - فيه حديث العرينين: (أنهم قدموا المدينة، وأسلموا، واستوخموها، وسقمت أجسامهم، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا فصحوا فقتلوا الراعي وارتدوا عن الإسلام وساقوا الذود فبعث النبي ﷺ في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة يستقون فلا يسقون حتى ماتوا) هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من

مَالِكٍ : أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، الْمَدِينَةَ ، فَاجْتَسَوُوهَا ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا » . فَفَعَلُوا ، فَصَحُّوا ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ فَقَتَلُوهُمْ ، وَأَرْتَدُوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَبْلَهُ

خلاف أربنفوا من الأرض^(١) وأختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التخيير، فيخير الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المحارب قد قتل فيتحم قتل. وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي: الإمام بالخيار وإن قتلوا. وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخافوا السبيل، ولم يأخذوا شيئاً، ولم يقتلوا، طلبوا حتى يعزروا، وهو المراد بالنفي عندنا.

قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال مختلف، فكانت عقوباتها مختلفة، ولم تكن للتخيير وثبت أحكام المحاربة في الصحراء، وهل ثبت في الأمصار؟ فيه خلاف. قال أبو حنيفة: لا ثبت.

وقال مالك والشافعي: ثبت. قال القاضي عياض رضي الله عنه: وأختلف العلماء في معنى حديث العرينيين هذا، فقال بعض السلف: كان هنا قبل نزول الحدود وآية المحاربة، والنهي عن المثلة، فهو منسوخ. وقيل ليس منسوخاً. وفيهم نزلت آية المحاربة، وإنما فعل النبي ﷺ بهم ما فعل قصاصاً، لأنهم فعلوا برعة مثل ذلك. وقد رواه مسلم في بعض طرقه، ورواه ابن إسحاق وموسى بن عفة وأهل السير ١٥٣/١١ والترمذي وقال بعضهم: النهي عن المثلة نهى تنزيه ليس بحرام.

أما قوله: (يستقون فلا يسقون) فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، ولا نهى عن سقيهم. قال القاضي: وقد أجمع المسلمون، على أن من وجب عليه القتل، فاستقى لا يمنع الماء قصدًا، فيجمع عليه عذابان. قلت قد ذكر في هذا الحديث الصحيح، أنهم قتلوا الرعاة وأرتدوا عن الإسلام، وحيث لا يبقى لهم حرمة في سقي الماء ولا غيره. وقد قال أصحابنا: لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للطهارة، أن يسقيه لمرتد يخاف الموت من العطش ويتميم، ولو كان ذمياً، أو بهيمة وجب سقيه ولم يجز الوضوء به حيثذ والله أعلم.

قوله: (ان ناساً من عرينة) هي بضم العين المهملة، وفتح الراء، وآخرها نون ثم هاء، وهي قبيلة معروفة.

قوله: (قدموا المدينة فاجتسوها) هي بالجيم والمشاة فوق، ومعناه: أستوخموها كما فسره في الرواية الأخرى أي لم توافقهم، وكرهوها لسقم أصابهم. قالوا: وهو مشتق من الجوى، وهو داء في الجوف.

قوله ﷺ: (إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا) في هذا الحديث، أنها إبل الصدقة. وفي غير مسلم أنها لقاح النبي ﷺ، وكلاهما صحيح. فكان بعض الإبل للصدقة وبعضها للنبي ﷺ. وأستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث أن بول ما يؤكل لحمه وروثه

ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَبَعَثَ فِي إِثْرِهِمْ ، فَأَتَى بِهِمْ ، فَقَطَعَ / أَيْدِيَهُمْ ، وَأَرْجُلَهُمْ ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا .
١٨ ج
ب/٧

٤٣٣٠ - ٢/١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ ، حَدَّثَنِي أَبُو زَرْجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ : أَنَّ نَفْرًا مِنْ عُكْلٍ ، ثَمَانِيَّةٌ ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَاسْتَوْحَمُوا الْأَرْضَ ، وَسَقَمْتُ أَجْسَامَهُمْ ، فَشَكَرُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : وَالْأَتَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِلَيْهِ فَتَصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِنَا ؟ . فَقَالُوا : بَلَى ، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِنَا ، فَصَحُّوا ، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبِلَ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ ، فَأَذْرَكُوا ، فَجِيءَ بِهِمْ ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَتْ / أَيْدِيَهُمْ ، وَأَرْجُلَهُمْ ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ، ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا .
١٨ ج
١/٨

٤٣٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: أبوال الإبل والدواب والغنم ومرايضها (الحديث ٢٢٣٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق (الحديث ٣٠١٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: قصة عكل وعرينة (الحديث ٤١٩٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلوا - إلى قوله - أو ينفوا من الأرض﴾ (الحديث ٤٦١٠) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحدود، باب: المحاريب من أهل الكفر والردة (الحديث ٦٨٠٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: لم يحسم النبي ﷺ المحاريب من أهل الردة حتى هلكوا (الحديث ٦٨٠٣) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا (الحديث ٦٨٠٤)، وفيه أيضاً، باب: سمر النبي ﷺ عين المحاريب (الحديث ٦٨٠٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الدييات، باب: القسامة (الحديث ٦٨٩٩) مطولاً، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في المحاربة (الحديث ٤٣٦٤) و (الحديث ٤٣٦٥) و (الحديث ٤٣٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: تحريم الدم، باب: تأويل قول الله عز وجل: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض﴾ وفيمن نزلت، وذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر أنس بن مالك فيه (الحديث ٤٠٣٦) و (الحديث ٤٠٣٧) و (الحديث ٤٠٣٨) و (الحديث ٤٠٣٩)، تحفة الأشراف (٩٤٥).

ظاهراً . وأجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنجاستهما، بأن شربهم الأبوال كان للتداوي، وهو جائز بكل النجاسات سوى الخمر والمسكرات، فإن قيل كيف أذن لهم في شرب لبن الصدقة؟ فالجواب أن بيانها للمحتاجين من المسلمين، وهؤلاء إذا ذاك منهم.

قوله: (ثم مالوا على الرعاة فقتلواهم) وفي بعض الأصول المعتمدة الرعاء، وهما لغتان، يقال: راع ورعاة كقراض وقضاة، وراع ورعاء بكسر الراء وبالمذ مثل صاحب وصحاب . ١٥٤/١١

قوله: (وسمل أعينهم) هكذا هو في معظم النسخ سمل باللام، وفي بعضها سمر بالراء والميم

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ : وَأَطْرَدُوا النَّعَمَ . وَقَالَ : وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ .

٤٣٣١ - ٣/١١ - وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ ، مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : قَدِمَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْبَةَ ، فَاجْتَسَرُوا الْمَدِينَةَ ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْقَاحِ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ آبَائِهَا وَالْبَائِنَا . بِمَعْنَى حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ .

قَالَ : وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالْفُؤَا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْفُونَ فَلَا يُسْفُونَ .

٤٣٣٢ - ٤/١٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ / ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ ، مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَقَالَ لِلنَّاسِ : مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ ؟ فَقَالَ عَبْسَةُ : قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا ، فَقُلْتُ : إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ ، قَدِمَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ قَوْمٌ . وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ أَيُّوبَ ، وَحَجَّاجٍ ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَلَمَّا فَرَعْتُ ، قَالَ عَبْسَةُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَقُلْتُ : أَتُتَهَمُنِي يَا عَبْسَةُ ؟ قَالَ : لَا ، هُنْكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ ، يَا أَهْلَ الشَّامِ ! مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا .

٤٣٣٣ - ٥/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَرَّابِيُّ ، حَدَّثَنَا سَيْكِينٌ - وَهُوَ : ابْنُ بُكَيْرٍ الْخَرَّابِيُّ ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ / ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : $\frac{١٨٤}{١/٩}$

٤٣٣١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٣٠) .

٤٣٣٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٣٠) .

٤٣٣٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٣٠) .

مخففة، وضبطناه في بعض المواضع في البخاري سمر بتشديد الميم. ومعنى سمل باللام نقاها وأذهب ما فيها، ومعنى سمر بالراء كحلها بمسامير محمية، وقيل هما بمعنى .

قوله: (لهم بِلِقَاحِ) هي جمع لفحة بكسر اللام وفتحها، وهي الناقة ذات الدر.

قوله: (ولم يحسمهم) أي ولم يكوهم. والحسم في اللغة كي العرق بالنار لينقطع الدم.

قَدِمَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ . بَنَحُوا حَدِيثَهُمْ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : وَلَمْ يَخِيثُهُمْ .

٤٣٣٤ - ٦/١٣ - وَحَدَّثَنَا هُرُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : أتى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُرَيْنَةَ ، فَاسْتَلَمُوا وَيَأْتِمُوهُ ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمَوْمُ - وَهُوَ : الْبِرْسَامُ - ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ . وَزَادَ : وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ . وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِمًا يَقْتَصُّ أَرْهَمَهُمْ .

٤٣٣٥ - ٧/١٠١ - حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ . وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ : قَدِمَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ / زَهَطٌ مِنْ عُرَيْنَةَ . وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ ، بَنَحُوا حَدِيثَهُمْ .

١٨ ج
ب/٩

٤٣٣٦ - ٨/١٤ - وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيْلَانَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أُعْيِنَ أَوْلِيكَ ، لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أُعْيِنَ الرَّعَاءِ .

٤٣٣٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٩٦).

٤٣٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: قصة عكل وعرينة (الحديث ٤١٩٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطب، باب: من خرج من أرض لا تلايمه (الحديث ٥٧٢) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: العون بالمدد (الحديث ٣٠٦٤) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبثر معونة (الحديث ٤٠٩٠) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: بول ما يؤكل لحمه (الحديث ٣٠٤) بنحوه، تحفة الأشراف (١١٧٦).

٤٣٣٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بول ما يؤكل لحمه (الحديث ٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح على يحيى بن سعيد في هذا الحديث (الحديث ٤٠٥٤)، تحفة الأشراف (٨٧٥).

قوله: (وقع بالمدينة الموم وهو البرسام) الموم بضم الميم وإسكان الواو. وأما البرسام فبكسر الباء،

١٥٦/١١ وهو نوع من أختلال العقل، ويطلق على ورم الرأس وورم الصدر، وهو معرب وأصل اللفظة بريانية.

قوله: (وبعث معهم قائماً يقتص أثرهم) القائف هو الذي يتبع الأثار وغيرها.

٣/٣ - باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات ، وقتل الرجل بالمرأة

٤٣٣٧ - ١/١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحِ لَهَا ، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ ، قَالَ : فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَبِهَا رَمَقٌ ، فَقَالَ لَهَا : « أَقْتَلِكِ فُلَانٌ ؟ » . فَأَشَارَتْ / بِرَأْسِهَا : أَنْ لَا ، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا : أَنْ لَا ، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّانِيَةَ ، فَقَالَتْ : نَعَمْ ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا ، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ .

٤٣٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: الإشارة في الطلاق والأمور (الحديث ٥٢٩٥) تعليقاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: اذا قتل بحجر أو بعضا (الحديث ٦٨٧٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من أقاد بالحجر (الحديث ٦٨٧٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: يقاد من القاتل (الحديث ٤٥٢٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود بغير حديدية (الحديث ٤٧٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات. باب: يقاد القاتل كما قتل (الحديث ٢٦٦٦)، تحفة الأشراف (١٦٣١).

باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة

٤٣٣٧ - ٤٣٤١ - قوله: (أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها فقتلها بحجر فجيء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقتل لها أقتلك فلان فأشارت برأسها أن لائم قال لها الثانية فأشارت برأسها أن لائم سألتها الثالثة فقالت نعم وأشارت برأسها فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين) وفي رواية: (قتل جارية من الأنصار على حلى لها ثم ألقاها في قلب ورضخ رأسها بالحجارة فأمر به ﷺ أن يرجم حتى يموت فرجم حتى مات) وفي رواية: (أن جارية وجد رأسها قد رض بين حجرين فسألوهما من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا اليهودي فأمرت برأسها فأخذ اليهودي فأمر به رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة). أما الأوضاح بالضاد المعجمة، فهي قطع فضة كما فسره في الرواية الأخرى.

فوله: (وبها رمق) هو بقية الحياة والروح. والقلب البشر.

وقوله: (رضخه بين حجرين ورضه بالحجارة ورجمه بالحجارة) هذه الألفاظ معناها واحد، لأنه إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر، فقد رجم، وقد رض، وقد رضخ وقد يحتمل أنه رجمها الرجم المعروف مع الرضخ لقوله: «ثم ألقاها في قلب». وفي هذا الحديث فوائد: منها قتل الرجل بالمرأة، وهو إجماع من يعتد به. ومنها أن الجاني عمداً يقتل قصاصاً على الصفة التي قتل، فإن قتل بسيف قتل هو بالسيف، وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله؛ لأن اليهودي رضخها فرضخ هو. ومنها ثبوت القصاص في القتل بالمشقلات، ولا يختص بالمحددات، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير

٤٣٣٨ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْحَارِثِ - .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . وَفِي حَدِيثِ
ابْنِ إِدْرِيسَ : فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ .

٤٣٣٩ - ٣/١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ
أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى سِلْيٍ لَهَا ، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي
الْقَلْبِ ، وَرَضَّخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ ، فَأَخَذَ فَأَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ ، حَتَّى
يَمُوتَ ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ .

٤٣٤٠ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،
أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

١٨ ج
ب/١٠

٤٣٤١ - ٥/١٧ - وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ

٤٣٣٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٣٧) .

٤٣٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: يقاتل من القاتل (الحديث ٤٥٢٨)، وأخرجه النسائي في كتاب:
تحريم الدم، باب: ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح على يحيى بن سعيد في هذا الحديث
(الحديث ٤٠٥٥) و (الحديث ٤٠٥٦)، تحفة الأشراف (٩٥٠) .

٤٣٤٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٣٩) .

٤٣٤١ - أخرجه البخاري في كتاب: الخصومات، باب: ما يذر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود
(الحديث ٢٤١٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوصايا، باب: إذا أوما المريض برأسه إشارة بنية جازت

العلماء وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد، أو حجر، أو خشب،
أو كان معروفاً يقتل الناس بالمنجنيق، أو بالإلقاء في النار. واختلفت الرواية عنه في مثل الحديد
كالدبوس، أما إذا كانت الجناية شبه عمد، بأن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً، فتعمد القتل به كالعصا
والسوط واللطمة والفضيب والبندقية ونحوها، فقال مالك والليث: يجب فيه القود. وقال الشافعي وأبو حنيفة
والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم:
لا قصاص فيه والله أعلم.

١٥٨/١١

ومنها وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم. ومنها جواز سؤال الجريح من جرحك، وفائدة
السؤال، أن يعرف المتهم ليطالب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه ولا يلزمه شيء
بمجرد قول المجروح هذا مذهبا ومذهب الجماهير، وقد سبق في باب القسامة. وأن مذهب مالك ثبوت
القتل على المتهم بمجرد قول المجروح، وتعلقوا بهذا الحديث. وهذا تعلق باطل، لأن اليهودي اعترف،
كما صرح به مسلم في أحد رواياته التي ذكرناها: «فإنما قتل باعترافه» والله أعلم.

جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضُّ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ، فَسَأَلُوها : مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ ؟ فَلَانَ ؟ فَلَانَ ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا ، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا ، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَاقْرُ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ .

٤/٤ - باب: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه ، إذا دفعه الموصول

عليه فأتلف نفسه أو عضوه ، لا ضمان عليه

٤٣٤٢ - ١/١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، قَالَ : قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ مُنِيَةَ أَوْ ابْنَ أُمِيَّةَ رَجُلًا ، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ ، فَتَرَغَ ثِيْبَهُ . - وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : ثِيْبَتِي - فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « أَيْعَضُ أَحَدَكُمَا كَمَا يَعْضُ / الْفَحْلُ ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ » .

ج ١٨
١/١١

(الحديث ٢٧٤٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: سؤال القتيل حتى يقر، والإقرار في الحدود (الحديث ٦٨٧٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا أقر بالقتل مرة قتل به (الحديث ٦٨٨٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: يقاد من القتيل (الحديث ٤٥٢٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء فيمن رضخ رأسه بصخرة (الحديث ١٣٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود من الرجل للمرأة (الحديث ٤٧٥٦) مطولاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: يقناد من القتيل كما قتل (الحديث ٤٧٥٦)، تحفة الأشراف (١٣٩١).

٤٣٤٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: إذا عض رجلاً فوقعت ثيابه، (الحديث ٦٨٩٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في القصاص (الحديث ١٤١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود من العضة، وذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر عمران بن حصين (الحديث ٤٧٧٣) و (الحديث ٤٧٧٤) و (الحديث ٤٧٧٥) و (الحديث ٤٧٧٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: من عض رجلاً فترغ يده فندر ثيابه (الحديث ٢٦٥٧)، تحفة الأشراف (١٠٨٢٣).

باب: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه الموصول عليه

فاتلف نفسه أو عضوه لا ضمان عليه

٤٣٤٢ - ٤٣٤٩ - قوله: (قاتل يعلى ابن منية أو ابن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه فانتزع يده من فيه فترغ ثيبه فاختصما إلى النبي ﷺ فقال أيعض أحدكم كما يعض الفحل لادية له) وفي رواية (أن أجيراً ١٥٩/١١ ليعلى عض رجل ذراعاً).

أما منية فيضم الميم وإسكان النون وبعدها ياء مثناة تحت، وهي أم يعلى، وقيل جدته.

ولما أمية: فهو أبوه فيصح أن يقال يعلى بن أمية ويعلى ابن منية.

ولما قوله: (أن يعلى هو المعضوض) وفي الرواية الثانية والثالثة: أن المعضوض هو أجيير يعلى

٤٣٤٣ - ٢/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٣٤٤ - ٣/١٩ - حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ السَّمْعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ يَعْنِي: ابْنُ هِشَامٍ، - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَجَذَبَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ / فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟».

١٨٣
ب/١١

٤٣٤٥ - ٤/٢٠ - حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ السَّمْعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى: أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مِثْيَةَ، عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَبْطَلَهَا وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَقْضَمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟».

٤٣٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: الأجر في الغزو (الحديث ٢٢٦٥) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: الأجير (الحديث ٢٩٧٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك (الحديث ٤٤١٧) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: السديات، باب: إذا عض رجلاً فسوقت ثيابه، (الحديث ٦٨٩٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: السديات، باب: في الرجل يقاتل الرجل فيدفعه عن نفسه (الحديث ٤٥٨٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ذكر الاختلاف على عطاءه في هذا الحديث (الحديث ٤٧٨٠) و(الحديث ٤٧٨١) و(الحديث ٤٧٨٢) و(الحديث ٤٧٨٣) و(الحديث ٤٧٨٤) و(الحديث ٤٧٨٥) و(الحديث ٤٧٨٦)، تحفة الأشراف (١١٨٣٧).

٤٣٤٤ - تقدم تخريجه في هذا الباب (الحديث ٤٣٤٢).

٤٣٤٥ - تقدم تخريجه في هذا الباب (الحديث ٤٣٤٣).

لا يعلى، فقال الحفاظ: الصحيح المعروف أنه أجير يعلى لا يعلى. ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولاجيره في وقت أو وقتين.

وقوله ﷺ: (كما بعض الفحل) هو بالحاء أي الفحل من الإبل وغيرها، وهو إشارة إلى تحريم ذلك. وهذا الحديث دلالة لمن قال: إنه إذا عض رجل يد غيره، فنزع العضوض يده، فسقطت أسنان العاض، أوفك لحيته، لا ضمان عليه. وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين، أو الأكثرين رضي الله عنهم. وقال مالك: يضمن.

قوله ﷺ: (يقضمها كما يقضم الفحل) هو بفتح الضاد فهما على اللغة الفصيحة، ومعناه: بعضها.

١٦٠/١١ قال أهل اللغة: القضم بأطراف الأسنان.

٤٣٤٦ - ٥/٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ أَوْ ثِيَابَاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَا مُرْتَبِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمْرَهُ أَنْ يَدْعَ يَدَهُ فِي فَيْكٍ تَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟ ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتزِعْهَا».

٤٣٤٧ - ٦/٢٢ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ: أَمَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا، وَقَدْ عَضَّ / يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ - يَعْنِي الَّذِي عَضَّهُ -، قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «أَرَدْتُ أَنْ تَقْضِمَهُ كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟».

١٨ ج
١/١٢

٤٣٤٨ - ٧/٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَخْبَرَنِي صَفْوَانَ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَزْوَةَ تَبُوكَ،

٤٣٤٦ - أخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود من العضة، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عمران بن حصين في ذلك (الحديث ٤٧٧٢)، تحفة الأشراف (١٠٨٤٠).

٤٣٤٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٤٣).

٤٣٤٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٤٣).

قوله ﷺ: (ما تأمرني تأمرني أن أمره أن يضع يده في فَيْكٍ تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتزِعْهَا) ليس المراد بهذا أمره بدفع يده لعضها، وإنما معناه الإنكار عليه أي إنك لا تدع يدك في فيه بعضها، فكيف تنكر عليه أن ينتزع يده من فَيْكٍ، وتطالبه بما جنى في جذبه، لذلك قال القاضي: وهذا الباب مما تتبعه الدارقطني على مسلم لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين، قال: قاتل يعلى. وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة ثم عن شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى. ثم عن همام عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء بن صفوان بن يعلى، وهذا اختلاف على عطاء وذكر أيضاً حديث قريش بن يونس عن ابن عوف عن ابن سيرين عن عمران، ولم يذكر فيه سماعاً منه ولا من ابن سيرين من عمران، ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئاً والله أعلم.

١٦١/١١

قلت: الإنكار على مسلم في هذين الوجهين: أحدهما لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث، ولا من كون ابن سيرين لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئاً أن لا يكون سمع منه، بل هو معدود فيمن سمع منه، والثاني لو ثبت ضعف هذا الطريق، لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم. وقد سبق مرات أن مسلماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح والله أعلم.

قَالَ : وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ : تِلْكَ الْعَرْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي ، فَقَالَ عَطَاءٌ : قَالَ صَفْوَانُ : قَالَ يَعْلَى :
كَانَ لِي أَجِيرٌ ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ - قَالَ : لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَنَّهُمَا عَضَّ
الْآخَرَ - فَاتَّرَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ / مِنْ فِي الْعَاضِ ، فَاتَّرَعَ إِحْدَى ثِيْبَيْهِ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَهْدَرَ
ثِيْبَيْهِ .

١٨٤
ب/١٢

٤٣٤٩ - ٨/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٥/٥ - باب: إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

٤٣٥٠ - ١/٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، أَخْبَرَنَا
ثَابِتٌ ، عَنْ نَسْرِ : أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ ، أُمَّ حَارِثَةَ ، جَرَحَتْ إِنْسَانًا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْقِصَاصُ ، الْقِصَاصُ » . فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيْقِطُصُ مِنْ
فُلَانَةٍ ؟ وَاللَّهِ ! لَا يُقِطُصُ مِنْهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! يَا أُمَّ الرَّبِيعِ ! الْقِصَاصُ كِتَابٌ

١٨٤
١/١٣

٤٣٤٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٤٣) .

٤٣٥٠ - أخرجه الثاني. في كتاب: القسامة، باب: القصاص في السن (الحديث ٤٧٦٩)، تحفة
الأشراف (٣٣٢) .

باب: إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

٤٣٥٠ - قوله: (عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال
رسول الله ﷺ القصاص القصاص فقالت أم الربيع يا رسول الله أيقطص من فلانة والله لا يقطص منها فقال
النبي ﷺ سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت لا والله لا يقطص منها أبداً قال فما زالت حتى
قبلوا الدية فقال رسول الله ﷺ: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) هذه رواية مسلم. وخالفه
البخاري في روايته فقال: «عن أنس بن مالك أن عمته الربيع كسرت ثنية حارثة وطلبوا إليها العفو فأتوا
رسول الله ﷺ فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر
ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما فقال رسول الله ﷺ كتاب الله القصاص فرضي القوم فعفوا
فقال رسول الله ﷺ أن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) هذا لفظ رواية البخاري، فحصل
الاختلاف في الروايتين من وجهين .

١٦٢/١١

أحدهما: أن في رواية مسلم، أن الجارية أخت الربيع، وفي رواية البخاري أنها الربيع بنفسها .

والثاني: أن في رواية مسلم، أن الحالف لا تكسر ثنيتهما هي أم الربيع بفتح الراء، وفي رواية

الله . قَالَتْ : لَا ، وَاللَّهِ ! لَا يُقْتَضُ مِنْهَا أَبَدًا ، قَالَ : فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ » .

البخاري: أنه أنس بن النضر قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاري، وقد ذكرها من طرقه الصحيحة كما ذكرنا عنه وكذا رواه أصحاب كتب السنن، قلت: إنهما قضيتان أما الربيع الجارحة في رواية البخاري وأخت الجارحة في رواية مسلم، فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء. وأما أم الربيع الحالفة في رواية مسلم، فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء.

قوله ﷺ في الرواية الأولى: (القصاص القصاص) هما منصوبان أي أدوا القصاص وسلموه إلى مستحقه.

وقوله ﷺ: (كتاب الله القصاص) أي: حكم كتاب الله وجوب القصاص في السن، وهو قوله: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾^(١).

وأما قوله: (والله لا يقتض منها) فليس معناه رد حكم النبي ﷺ، بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو، وإلى النبي ﷺ في الشفاعة إليهم في العفو، وإنما حلف ثقة بهم أن لا يحثوه، أو ثقة بفضل الله ولطفه أن لا يحثه، بل يلهمهم العفو.

وأما قوله ﷺ: (إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) معناه: لا يحثه لكرامته عليه. وفي هذا الحديث فوائد: منها جواز الحلف فيما يقضه الإنسان ومنها جواز الثناء على من لا يخاف الفتنة بذلك، وقد سبق بيان هذا مرات. ومنها استحباب العفو عن القصاص. ومنها استحباب الشفاعة في العفو. ومنها أن الخيرة في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه. ومنها إثبات القصاص بين الرجل والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب.

١٦٣/١١

أحدها: مذهب عطاء والحسن، أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف، بل تتعين دية الجنابة تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(٢).

الثاني: وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دونها مما يقبل القصاص واحتجوا بقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾^(٣) إلى آخرها وهذا وإن كان شرعاً لمن قبلنا. وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعاً بتقريره وموافقته، فإن ورد كان شرعاً لنا بلا خلاف، وقد ورد شرعاً بتقريره في حديث أنس هذا والله أعلم.

والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دونها. ومنها وجوب القصاص في السن، وهو مجمع عليه إذا أقلها كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور للعلماء، والأكثر على أنه لا قصاص والله أعلم.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٧٨.

(١) و(٣) سورة: المائدة، الآية: ٤٥.

٦/٦ - باب: ما يباح به دم المسلم

٤٣٥١ - ١/٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ،
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ: الشَّيْبِ
الزَّانِ وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ /، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، وَالْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

١٨٤
ب/١٣

٤٣٥٢ - ٢/١٠٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمُ عَنْ
الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٣٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْمِينَ بِالْمِينِ وَالْأَنْفُ
بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنُ بِالْأَذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ
هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الحديث ٦٨٧٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد
(الحديث ٤٣٥٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
(الحديث ١٤٠٢)، وأخرجه الشافعي في كتاب: تحريم الدم، باب: ذكر ما يحل به دم المسلم (الحديث ٤٠٢٧)،
وأخرجه أيضاً في كتاب: القسامة، باب: القود (الحديث ٤٧٣٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: لا
يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث (الحديث ٢٥٣٤)، تحفة الأشراف (٩٥٦٧).
٤٣٥٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٥١).

باب: ما يباح به دم المسلم

٤٣٥١ - ٤٣٥٤ - قوله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى
ثلاث: الشيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) هكذا هو في النسخ الزان من غير ياء بعد
النون، وهي لغة صحيحة قرئ بها في السبع، كما في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾^(١) وغيره والأشهر
في اللغة إثبات الياء في كل هذا وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المحصن، والمراد رجمه بالحجارة
حتى يموت، وهذا بإجماع المسلمين، وسيأتي إيضاحه وبيان شروطه في باب: إن شاء الله تعالى.

١٦٤/١١

وأما قوله ﷺ: (والنفس بالنفس) فالمراد به القصاص بشرطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة
رضي الله عنهم في قولهم: يقتل المسلم بالذمي ويقتل الحر بالعبد. وجمهور العلماء على خلافه منهم
مالك والشافعي والليث وأحمد.

وأما قوله ﷺ: (والتارك لدينه المفارق للجماعة) فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت،

٤٣٥٣ - ٣/٢٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ! لَا يَجِلُّ تَمَّ رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، إِلَّا ثَلَاثَةَ نَفَرٍ : النَّارُكَ الْإِسْلَامَ ، الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةَ - شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ - ، وَالثَّيْبُ الرَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ » .

١٨٤
١/١٤

قَالَ الْأَعْمَشُ : فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ ، فَحَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، بِمِثْلِهِ .

٤٣٥٤ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاهُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِالإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً ، نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ : « وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ! » .

٧/٧ - باب : بيان إثم من سن القتل

٤٣٥٥ - ١/٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَقْتُلْ نَفْسَ ظُلْمًا ، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ / الْأَوَّلِ كِفْلٌ

١٨٤
١/١٤

٤٣٥٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٥١) .

٤٣٥٤ - أخرجه: النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: ذكر ما يحل به دم المسلم (الحديث ٤١٢٨)، هذا الحديث لم يذكره الإمام الحافظ المزني رحمه الله تعالى في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وقد نبه عليه الحافظ ابن حجر، رحمه الله تعالى في النكت الطراف. انظر تحفة الأشراف (٩٥٦٧) .

٤٣٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم وذريته (الحديث ٣٣٣٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿ومن أحياءها...﴾ (الحديث ٦٨٦٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة (الحديث ٧٣٢١)، وأخرجه الترمذي في =

فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة، أو بغي، أو غيرهما، وكذا الخوارج والله أعلم.

واعلم أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه، فيباح قتله في الدفع، وقد يجاب عن هذا، بأنه داخل ١٦٥/١١ في المفارق للجماعة، أو يكون المراد لا يحل نعتد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة والله أعلم.

باب: بيان إثم من سن القتل

٤٣٥٥ - ٤٣٥٦ - قوله ﷺ: (لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها لأنه كان أول من سن

مِنْ دَمِهَا . لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ .»

٤٣٥٦ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعَبِيسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كُلُّهُمَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعَبِيسَى بْنِ يُونُسَ : « لِأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ » لَمْ يَذْكُرَا : أَوَّلَ .

٨/٨ - باب: المجازاة بالدماء في الآخرة ، وأنها أول ما يقضى

فيه بين الناس يوم القيامة

٤٣٥٧ - ١/٢٨ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ وَكَيْعٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فِي الدِّمَاءِ » .

- كتاب: العلم ، باب: ما جاء الدال على الخير كفاعله (الحديث ٢٦٧٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم ، باب: ١ - (الحديث ٣٩٩٦) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات ، باب: التغليظ في قتل مسلم ظلماً (الحديث ٢٦١٦) ، تحفة الأشراف (٩٥٦٨) .

٤٣٥٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٥٥) .

٤٣٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق ، باب: القصاص يوم القيامة (الحديث ٦٥٣٣) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات ، باب: قول الله تعالى : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » (الحديث ٦٨٦٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات ، باب: الحكم في الدماء (الحديث ١٣٩٦) و(الحديث ١٣٩٧) وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم ، باب: تعظيم الدم (الحديث ٤٠٠٣) و(الحديث ٤٠٠٤) و(الحديث ٤٠٠٥)

القتل الكفل بكسر الكاف الجزء والنصب . وقال الخليل : هو الضعف . وهذا الحديث من قواعد الإسلام ، وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر ، كان عليه مثل وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل ، مثل عمله إلى يوم القيامة ، ومثله من ابتدع شيئاً من الخير ، كان له مثل أجر كل من يعمل به إلى يوم القيامة ، وهو موافق للحديث الصحيح : « من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة » وللحديث الصحيح : « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » وللحديث الصحيح : « ما من داع يدعوا إلى هدى وما من داع يدعو إلى ضلالة » ١٦٦/١١ والله أعلم .

باب: المجازاة بالدماء في الآخرة وأنها أول

ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

٤٣٥٧ - ٤٣٥٨ - قوله ﷺ : (أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) فيه تغليظ أمر الدماء ، وأنها

١٨ ج
١/١٥

٤٣٥٨ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْحَارِثِ - . ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ : « يَقْضَى » ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ : « يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ » .

٩/٩ - باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

١٨ ج
ب/١٥

٤٣٥٩ - ١/٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ : ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمُ ،

(والحديث ٤١٠٧) موقوفاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: التغليظ في قتل مسلم ظلماً (الحديث: ٣٦١٥)، تحفة الأشراف (٩٢٤٦).

٤٣٥٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٥٧).

٤٣٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع» (الحديث ٦٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب (الحديث ١٠٥) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى (الحديث ١٧٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في سبع ارضين، وقول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ - إِلَى قَوْلِهِ - وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الحديث ٣١٩٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغاري، باب: حجة الوداع (الحديث ٤٤٠٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنْ عُدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ (الحديث ٤٦٦٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأضاحي، باب: من قال: الأضحي يوم النحر (الحديث ٥٥٥٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» (الحديث ٧٠٧٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، قول الله تعالى: ﴿وَجِوَّهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (الحديث ٧٤٤٧)، تحفة الأشراف (١١٦٨٢).

أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أسرها وكثير خطرهما وليس هذا الحديث مخالفاً للحديث المشهور في السنن: «أول ما يحاسب به العبد صلاته» لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب فهو فيما بين العباد والله أعلم بالصواب.

باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

٤٣٥٩ - ٤٣٦٢ - قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ

١٦٧/١١

شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبُ شَهْرٍ مُضَرٍّ الَّذِي بَيْنَ جَمَادَى

وَرَجَبُ شَهْرُ مُضَرَ ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ ، ثُمَّ قَالَ : « أَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَكَتَّ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ ؟ » قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : « فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : فَكَتَّ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ . قَالَ : « أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ ؟ » قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : « فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ

وشعبان) أما ذو القعدة، فيفتح القاف وذو الحجة بكر الحاء، هذه اللغة المشهورة. ويجوز في لغة قليلة، كسر القاف وفتح الحاء. وقد أجمع المسلمون، على أن الأشهر الحرم الأربعة هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عددها فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة، ليكون الأربعة من سنة واحدة. وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العلماء: هي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد. وهذا الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعمال أطبق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: (ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان) وإنما قيده هذا التقيد مبالغة في إيضاحه وإزالة اللبس عنه. قالوا: وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف الآن، وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان. فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر، وقيل لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وقيل إن العرب كانت تسمي رجباً وشعبان الرجيين، وقيل كانت تسمي جمادى ورجباً جمادين، وتسمي شعبان رجباً.

وأما قوله ﷺ: (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض) فقال العلماء: معناه: أنهم في الجاهلية يتسكون بملة إبراهيم ﷺ في تحريم الأشهر الحرم، وكان يشق عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال، أخروا تحريم المحرم إلى الشهر الذي بعده، وهو صفر، ثم يؤخرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر. وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة، حتى اختلط عليهم الأمر، وصادفت حجة النبي ﷺ تحريمهم، وقد تطابق الشرع، وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذا الحجة لموافقة الحساب الذي ذكرناه، فأخبر النبي ﷺ أن الاستدارة صادفت ما حكى الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض. وقال أبو عبيد: كانوا ينسئون أي يؤخرون، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ إِنَّمَا النِّسْيَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾^(١) فربما احتاجوا إلى الحرب في المحرم فيؤخرون تحريمه إلى صفر ثم يؤخرون صفر في سنة أخرى فصادف تلك السنة رجوع محرم إلى موضعه. وذكر القاضي وجوهاً آخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة وينكر بعضها.

قوله: (ثم قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيميه بغير اسمه قال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال فأبي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم إلى آخره) هذا السؤال والسكوت والتفسير، أراد به التضخيم والتقرير، والتنبيه على عظم مرتبة هذا الشهر، والبلد واليوم.

وقولهم: (الله ورسوله أعلم) هذا من جنس أدبهم، وأنهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من

وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ يَوْمَ التَّحْرِ ؟ »
 قُلْنَا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَإِنْ يَمَأَكُمْ / وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَخِيْبُهُ قَالَ -
 وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ ، كَحَرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، وَسَتَلْفُونَ
 رِيْكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا - أَوْ ضَلَالًا - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ
 بَعْضٍ ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ ، فَلَمَّا بَعْضٌ مَّنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَّنْ سَمِعَهُ » ،
 ثُمَّ قَالَ : « أَلَا أَهْلٌ بَلَّغْتُ ؟ » .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رَوَاتِيهِ : « وَرَجَبٌ مُضَرٌّ » . وَفِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : « فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي » .
 ٤٣٦٠ - ٢/٣٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 غَوْثٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ ،
 قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَخَذَ إِنْسَانَ بِخَطَامِهِ ، فَقَالَ : « أَتَذَرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » . قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 أَعْلَمُ ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ ، فَقَالَ : « أَلَيْسَ يَوْمَ التَّحْرِ ؟ » . قُلْنَا : بَلَى ،

٤٣٦٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٥٩) . أما الزيادة في آخر الحديث وهو قوله : ثم اتكفأ
 إلى كشيئ . أخرجه الترمذي في كتاب : الأصاحي ، باب : ٢١ - (الحديث ١٥٢٠) ، وأخرجه النسائي في كتاب :
 الضحايا ، باب : الكيش (الحديث ٤٤٠١) ، تحفة الأشراف (١١٦٨٣) .

الجواب ، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار بما يعرفون .

قوله ﷺ : (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في
 شهركم هذا) المراد بهذا كله بيان توكيد غلظ تحريم الأموال ، والدماء ، والأعراض ، والتحذير من ذلك .

قوله ﷺ : (فلا ترجعن بعدي ضلال يضرب بعضكم رقاب بعض) هذا الحديث سبق شرحه في كتاب
 الإيمان في أول الكتاب ، وذكر بيان إعرابه ، وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالتكفير بالمعاصي ، بل المراد به
 كفران النعم ، أو هو محمول على من استحل قتل المسلمين بلا شبهة .

قوله ﷺ : (ليبلغ الشاهد الغائب) فيه وجوب تبليغ العلم ، وهو فرض كفاية ، فيجب تبليغه بحيث
 ينتشر .

قوله ﷺ : (فعل بعض من يبلغه يكون أوعى له من بعض من سمعه) احتج به العلماء لجواز رواية
 الفضلاء ، وغيرهم من الشيوخ الذين لا علم لهم عندهم ولا فقه ، إذا ضبط ما يحدث به .

قوله : (قعد على بعيره وأخذ إنسان بخطامه) إنما أخذ بخطامه ليصون البعير من الاضطراب على
 صاحبه ، والتهويش على راكبه . وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع عال من منبر وغيره ، سواء
 خطبة الجمعة والعيد وغيرهما . وحكمته أنه كلما ارتفع كان أبلغ في إسماعه الناس ، ورؤيتهم إياه ، ووقوع
 كلامه في نفوسهم .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ » . قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : « أَلَيْسَ بِنَدِي الْحِجَّةِ ؟ » . قُلْنَا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » . قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ بِالْبَلْدَةِ ؟ » . قُلْنَا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ » .

قَالَ : ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَيْشَيْنِ أُمَّلِحَيْنِ فَذَبِحَهُمَا وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا .

٤٣٦١ - ٣/٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، قَالَ : قَالَ مُحَمَّدٌ : قَالَ عَبْدُ / الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ ، قَالَ : وَرَجُلٌ آجِدٌ بِزِمَامِهِ - أَوْ قَالَ بِحِطَامِهِ - . فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرْعَةَ .

١٨ ج
١/١٧

٤٣٦٢ - ٤/٣١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، بِنِ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي

٤٣٦١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٦٠) .

٤٣٦٢ - تقدم تخريجه في هذا الباب (الحديث ٤٣٥٩) .

قوله : (انكفأ إلى كيشين أمليحين فذبحهما وإلى جزيعه من الغنم فقسمها بيننا) انكفأ بهمز آخره أي انقلب. ١٧٠/١١

وقوله : (جزيعه) بضم الجيم وفتح الزاي : ورواه بعضهم جزيعه فتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح ، والأول هو المشهور في رواية المحدثين ، وهو الذي ضبطه الجوهري وغيره من أهل اللغة . وهي القطعة من الغنم ، تصغير جزعة بكسر الجيم ، وهي القليل من الشيء ، يقال : جزع له من ماله أي قطع . وبالثاني ضبطه ابن فارس في المجمل ، قال : وهي القطعة من الغنم ، وكأنها فعيلة بمعنى مفعولة كضفيرة بمعنى مضمفورة قال القاضي : قال النارقطني : قوله ثم انكفأ إلى آخر الحديث ، وهم من ابن عون فيما قبل ، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس فأدرجه ابن عون هنا في هذا الحديث ، فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن النبي ﷺ .

قال القاضي : وقد روى البخاري هذا الحديث عن ابن عون ، فلم يذكر فيه هذا الكلام ، فلعله تركه عمداً . وقد رواه أبو بوب قرة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب ، ولم يذكر فيه هذه الزيادة ، قال القاضي : والأشبه أن هذه الزيادة ، إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى ، فوهم فيها الراوي ، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحج ، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر ، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في ١٧١/١١

أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ جِرَاشٍ ،
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بِإِسْنَادِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - وَسَمَى الرَّجُلَ
حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ، قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَالَ : « أَيُّ يَوْمٍ
هَذَا ؟ » وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ / بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ : « وَأَعْرَاضُكُمْ » وَلَا يَذْكُرُ :
ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَيْشِيِّنَ ، وَمَا بَعْدَهُ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : « كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ،
فِي بِلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ؟ » قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ ! اشْهَدْ . »

١٨٤
ب/١٧

١٠/١٠ - باب : صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص ،

واستحباب طلب العفو منه

٤٣٦٣ - ١/٣٢ - وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ ، عَنْ
سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ : أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَاثِلٍ حَدَّثَهُ : أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ : إِنِّي لَقَاعِدُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ
رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِسُعْيَةٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا قَتَلَ أَخِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَقْتَلْتَهُ ؟ »
- فَقَالَ : إِنَّهُ لَوْلَمْ يَعْتَرَفْ / أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ - قَالَ : نَعَمْ قَتَلْتُهُ ، قَالَ : « كَيْفَ قَتَلْتَهُ ؟ » قَالَ :
كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَحْتَبُطُ مِنْ شَجَرَةٍ فَسَبَّيْنِي فَأَغْضَبَنِي ، فَضَرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ فَقَتَلْتُهُ ، فَقَالَ لَهُ

١٨٤
١/١٨

٤٣٦٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: النديات، باب: الإمام يأمر بالعفو في الدم (الحديث ٤٤٩٩)
و(الحديث ٤٥٠٠) و(الحديث ٤٥٠١)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ذكر اختلاف النافلين لخير
علقمة بن واثل فيه (الحديث ٤٧٣٧) و(الحديث ٤٧٣٨) و(الحديث ٤٧٣٩) و(الحديث ٤٧٤٠)
و(الحديث ٤٧٤١) و(الحديث ٤٧٤٢) و(الحديث ٤٧٤٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: آداب القضاة، باب: إشارة
الحاكم على الخصم بالعفو (الحديث ٥٤٣٠)، تحفة الأشراف (١١٧٦٩).

كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس: «أن النبي ﷺ صلى ثم خطب فأمر من كان
ذبح قبل الصلاة أن يعيد ثم قال في آخر الحديث فانكفأ رسول الله ﷺ إلى كيشيين أملحين فذبحهما فقام
الناس إلى غنيمة فتوزعوها» فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال.

باب : صحة الإقرار بالقتل

وتمكين ولي القتل من القصاص واستحباب طلب العفو منه

٤٣٦٣ - ٤٣٦٤ - قوله : (جاء رجل يقود آخر بسعة فقال يا رسول الله هذا قتل أخي فقال رسول الله ﷺ
أقنته فقال إنه لو لم يعترف أقمت عليه البيعة قال نعم قتلته قال كيف قتلته قال كنت أنا وهو نحتب من شجرة
فسبني فأغضبني فضربتته بالفأس على قرنيه فقتلته) أما السعة، فبنون مكسورة ثم سين ساكنة ثم عين
مهملة، وهي حبل من جلود مضفورة وقرنه جانب رأسه .

النبي ﷺ : « هل لك من شيء تؤديه عن نفسك ؟ » . قال : مالي مالا إلا كسائي وقأسي ، قال : « فترى قومك يشترؤنك ؟ » . قال : أنا أمرون على قومي من ذاك ، فرمى إليّ ينسعيه ، وقال : « دونك صاحبك » ، فانطلق به الرجل ، فلما ولي قال رسول الله ﷺ : « إن قتله فهو مثله » ، فرجع ، فقال : يا رسول الله ! إنه بلغني أنك قلت : « إن قتله فهو مثله » وأخذته بأمرك ، فقال رسول الله ﷺ : « أما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك ؟ » . قال : يا نبي الله ! لعله قال - بلى : قال : « فإن ذاك كذاك » ، قال : فرمى ينسعيه وخلقى / سبيله .

١٨٤
ب/١٨

وقوله : (يختبط) أي يجمع الخبط، وهو ورق الثمر، بأن يضرب الشجر بالعصا، فيسقط ورقه، فيجمعه علفاً. وفي هذا الحديث الإغلاظ على الجنة، وربطهم وإحضارهم إلى ولي الأمر. وفيه سؤال المدعى عليه عن جواب الدعوى، فلعله يقر فيستغني المدعي والقاضي عن التعب في إحضار الشهود وتعديليهم، ولأن الحكم بالإقرار حكم يقين وبالبيئة حكم بالظن وفيه سؤال الحاكم وغيره الولي عن العفو عن الجاني. وفيه جواز العفو بعد بلوغ الأمر إلى الحاكم. وفيه جواز أخذ الدية في قتل العمدة لقوله ﷺ في تمام الحديث: «هل لك من شيء تؤديه عن نفسك». وفيه قبول الإقرار بقتل العمدة.

قوله : (فانطلق به الرجل فلما ولي قال رسول الله ﷺ إن قتله فهو مثله فرجع فقال يا رسول الله بلغني أنك قلت إن قتله فهو مثله وأخذته بأمرك فقال رسول الله ﷺ أما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك قال يا نبي الله لعله قال بلى قال فإن ذاك كذاك قال فرمى ينسعيه وخلقى سبيله) وفي الرواية الأخرى: (أنه انطلق به فلما أدير قال رسول الله ﷺ القاتل والمقتول في النار).

أما قوله ﷺ : (إن قتله فهو مثله) فالصحيح في تأويله أنه مثله في أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر لأنه استوفى حقه منه، بخلاف ما لو عفا عنه، فإنه كان له الفضل والمنة، وجزيل ثواب الآخرة، وجميل الثناء في الدنيا، وقيل فهو مثله في أنه قاتل، وإن اختلفا في التحريم والإباحة، لكنهما استويا في طاعتهما الغضب ومتابعة الهوى، لا سيما وقد طلب النبي ﷺ منه العفو، وإنما قال النبي ﷺ ما قال بهذا اللفظ الذي هو صادق فيه لإيهام لمقصود صحيح، وهو أن الولي ربما خالف فعفا والعفو مصلحة للولي والمقتول في ديتهما؛ لقوله ﷺ : «يؤء بإثمك وإثم صاحبك» وفيه مصلحة للجاني، وهو إنقاذه من القتل.

فلما كان العفو مصلحة توصل إليه بالتعريض، وقد قال الضمري وغيره من علماء أصحابنا وغيرهم: يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التعريض، للمفتي أن يعرض تعريضاً يحصل به المقصود، مع أنه صادق فيه، قالوا: ومثاله أن يسأله إنسان عن القاتل، هل له توبة؟ ويظهر للمفتي بقرينة، أنه إن أفتى بأن له توبة ترتب عليه مفسدة، وهي أن الصائل يستهون القتل، لكونه يجد بعد ذلك منه مخرجاً، فيقول المفتي. الحالة هذه صح عن ابن عباس، أنه قال: لا توبة لقاتل. فهو صادق في أنه صح عن ابن عباس، وإن كان المفتي لا يعتقد ذلك، ولا يوافق ابن عباس في هذه المسألة، لكن السائل إنما يفهم منه موافقته ابن عباس، فيكون سبباً لزجره. فهكذا وما أشبه ذلك كمن يسأل عن الغيبة في الصوم هل يفطر بها؟ فيقول جاء في الحديث الغيبة تفطر الصائم والله أعلم.

٤٣٦٤ - ٢/٣٣ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أُنْبِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا ، فَأَقَادَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ فَأَنْطَلَقَ بِهِ وَفِي عُنُقِهِ نِسْعَةٌ يَجْرُهَا ، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » . فَأَنَى رَجُلٌ الرَّجُلَ فَقَالَ لَهُ مَقَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَخَلَى عَنْهُ . فَقَالَ^(١) إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ فَأَبَى .

| ١١/١١ - باب: دية الجثين ، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه

العمد على عاقلة الجاني |

٤٣٦٥ - ١/٣٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ / ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُدَيْلٍ ، رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا ،

١٨٤
١/١٩

٤٣٦٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٦٣).

٤٣٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الطب، باب: الكهانة (الحديث ٥٧٥٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: جنين المرأة (الحديث ٦٩٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٣)، تحفة الأشراف (١٥٢٤٥).

وأما قوله ﷺ: (القاتل والمقتول في النار) فليس المراد به في هذين، فكيف تصح إرداتهما مع أنه إنما أخذه ليقنله بأمر النبي ﷺ؟ بل المراد غيرهما، وهو إذا التقى المسلمان بسيفيهما في المقاتلة المحرمة، كالقتال عسبية ونحو ذلك، فالقاتل والمقتول في النار. والمراد به التعريض كما ذكرناه، وسبب قوله ما قدمناه، لكون الولي يفهم منه دخوله في معناه، ولهذا ترك قتله فحصل المقصود والله أعلم.

ولما قوله ﷺ: (أما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك) فقول معناه: يتحمل إثم المقتول بإتلافه مهجته، وإثم الولي لكونه فجعته في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة، ويحتمل أن معناه يكون عفوك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول. والمراد إثمهما السابق بمعاص لهما متقدمة لا تعلق لها بهذا القاتل، فيكون معنى ييؤء يسقط، وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً. قال القاضي: وفي هذا الحديث، أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية، وإن كفرها بينه وبين الله تعالى كما جاء في الحديث الآخر، فهو كفارة له ويبقى حق المقتول والله أعلم.

باب: دية الجثين ووجوب الدية في قتل الخطأ

وشبه العمد على عاقلة الجاني

٤٣٦٥ - ٤٣٧٣ - قوله: (أن امرأتين من هديل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها ففضى فيه

فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ ، بِغُرَّةٍ : عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ .

٤٣٦٦ - ٢/٣٥ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ

٤٣٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: ميراث المرأة والزوج والولد وغيره (الحديث ٦٧٤٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: جنين المرأة، وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد (الحديث ٦٩٠٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٤٥٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء أن الأموال للورثة والعقل على العصبة (الحديث ٢١١١)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٢)، تحفة الأشراف (١٣٢٢٥).

رسول الله ﷺ بغرة عبد أو أمة) وفي رواية: (أنها ضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها).

أما قوله: (بغرة عبد) فضبطناه على شيوخنا في الحديث والفقهاء بغرة بالتونين، وهكذا فیده جماهير العلماء في كتبهم، وفي مصنفاتهم في هذا، وفي شروحيهم. وقال القاضي عياض: الرواية فيه بغرة بالتونين وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب. وذكر صاحب المطالع الوجيهين ثم قال: الصواب رواية التونين. قلنا ومما يؤيده ويوضحه، رواية البخاري في صحيحه في كتاب الديات في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله ﷺ بالغرة عبداً أو أمة. وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة قال العلماء و (أو) هنا للتخصيص لا للشك، والمراد بالغرة عبد أو أمة. وهو أسم لكل واحد منهما. قال الجوهري: كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله، كما قالوا أعتق رقبة. وأصل الغرة بياض في الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغرة الأبيض منهما خاصة، قال: ولا يجزي الأسود، قال: ولولا أن رسول الله ﷺ أراد بالغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة، لما ذكرها ولا اقتصر على قوله عبد أو أمة. هذا قول أبي عمرو وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء، أنه تجزي فيها السوداء ولا تتعين البيضاء، وإنما المعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب. قال أهل اللغة: الغرة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت هنا على الإنسان، لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم.

وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بغرة عبد، أو أمة، أو فرس، أو بغل، فرواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف. وحكى عن طاوس وعطاء ومجاهد، أنها عبد أو أمة أو فرس. وقال داود: كل ما وقع عليه أسم الغرة يجزي. واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى. قال العلماء: وإنما كان كذلك، لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصها، أو كان مضغاً تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك الغرة بالإجماع، ثم الغرة تكون لورثته على مواريتهم الشرعية. وهذا شخص يورث ولا يرث ولا يعرف له نظير، إلا من بعض حر، وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عندنا، وهل يورث؟ فيه قولان: أحدهما يورث، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير وحكى القاضي عن بعض العلماء، أن الجنين كعضو من أعضاء الأم، فتكون دية لها خاصة.

وأعلم أن المراد بهذا كله، إذا انفصل الجنين ميتاً، أما إذا انفصل حياً ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكراً وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون. وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كله

أبي هريرة: أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ، سَقَطَ مَيْتًا، بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوُفِّيتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيراثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصِيَّتِهَا.

٤٣٦٧ - ٣/٣٦ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ . ح وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ / وَأَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : أَقْتَلْتِ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُدَيْلٍ ، فَرَمْتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتَهَا ، وَمَا فِي بَطْنِهَا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وِلْدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّبِغَةِ الْهَدَلِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ » ، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعُ .

٤٣٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد (الحديث ٦٩١٠) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٤٥٧٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٣)، تحفة الأشراف (١٣٣٢٠) و(١٥٣٠٨).

العمد والخطأ. ومتى وجبت الغرة، فهي على العاقلة لا على الجاني. هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين رضي الله عنهم. وقال مالك والبصريون: تجب على الجاني. وقال الشافعي وآخرون: يلزم الجاني الكفارة. وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما والله أعلم.

قوله: (قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها وأن العقل على عصبتها) قال العلماء: هذا كلام قد يوهم خلاف مراده. فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجني عليها أم الجنين لا الجانية. وقد صرح به في الحديث بعده بقوله: (فقتلتها وما في بطنها) فيكون المراد بقوله التي قضى عليها بالغرة أي التي قضى لها بالغرة، فعبر بعليها عن لها. وأما قوله والعقل على عصبتها، فالمراد عصبة القتيلة.

قوله: (فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها) وفي الرواية الأخرى: (أنها ضربتها بعمود فسقط) هذا محمول على حجر صغير، وعمود صغير لا يقصد به القتل غالباً، فيكون شبه عمد تجب فيه الدية على العاقلة، ولا يجب فيه قصاص ولا دية على الجاني. وهذا مذهب الشافعي والجماهير.

قوله: (فقال حمل بن النابغة الهدلي يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل فقال رسول الله ﷺ إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعهم الذي سجع)

٤٣٦٨ - ٤/٠٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بِنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: / : اِقْتَلْتِ امْرَأَتَانِ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ : وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ . وَقَالَ : فَقَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ تَعْقِلُ ؟ وَلَمْ يُسَمِّ حَمَلُ بِنِ مَالِكٍ .

١٨٤
١/٢٠

٤٣٦٩ - ٥/٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَبْرِيرٌ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بِنِ نُضَيْلَةَ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ، قَالَ : ضَرَبْتِ امْرَأَةً ضَرَّتْهَا بِعَمُودٍ

٤٣٦٨ - انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٢٨٤).

٤٣٦٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٤٥٦٨) و (الحديث ٤٥٦٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في دية الجنين (الحديث ١٤١١) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صفة شبه العمدة وعلى من دية الأجنة، وشبه العمدة، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخير إبراهيم عن عبيد بن نضيلة عن المغيرة (الحديث ٤٨٣٧) و (الحديث ٤٨٣٨) و (الحديث ٤٨٣٩) و (الحديث ٤٨٤٠) و (الحديث ٤٨٤١)، و (الحديث ٤٨٤٢) مرسلًا، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: الدية على العاقلة فإن لم يكن عاقلة ففي بيت المال (الحديث ٢٦٢٣)، تحفة الأشراف (١١٥١٠).

١٧٧/١١ أما قوله حمل بن النابغة، فنسبه إلى جده، وهو حمل بن مالك بن النابغة، وحمل بفتح الحاء المهملة والميم.

وأما قوله: (فمثل ذلك يطل) فروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين: أحدهما يطل بضم الياء المثناة وتشديد اللام، ومعناه: يهدر ويلقى ولا يضمن. والثاني يطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام، على أنه فعل ماضٍ من البطلان، وهو بمعنى الملقى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا بالمثناة. ونقل القاضي، أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالموحدة. قال أهل اللغة: يقال ظل دمه بضم الطاء وأطل أي أهدر، وأطله الحاكم وطله أهدره. وجوز بعضهم ظل دمه بفتح الطاء في اللزوم، وأباها الأكثرون.

وأما قوله ﷺ: (إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعه) وفي الرواية الأخرى: (سجع كسجع الأعراب) فقال العلماء: إنما ذم سجعه لوجهين: أحدهما أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله. والثاني أنه تكلفه في مخاطبته، وهذان الوجهان من السجع مذمومان. وأما السجع الذي كان النبي ﷺ يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث، فليس من هذا، لأنه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلفه، فلا نهي فيه، بل هو حسن ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله ﷺ: (كسجع الأعراب) فأشار إلى أن بعض السجع هو المذموم والله أعلم.

قوله: (أن امرأتين من هذيل) وفي رواية: (امرأة من بني لحيان) المشهور كسر اللام في لحيان وروي فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: (ضربت امرأة ضربتها) قال أهل اللغة: كل واحدة من زوجتي الرجل ضربة للأخرى. سميت

فُسْطَاطٍ وَهِيَ حُيْلِي، فَفَقَّتَتْهَا، قَالَ: وَإِخْذَاهُمَا لِحَيَاتِي، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ. وَغُرَّةٌ لِمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْعَرُمُ دِيَةَ مَنْ لَا أَكَلُ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟». قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ.

٤٣٧٠ - ٦/٣٨ - وحدثني / مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ عَنْ مَنْصُورٍ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُصَيْلَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرْبَتَهَا بِعَمُودِ فُسْطَاطٍ،
فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالذِّبَةِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَقَضَى فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ،
فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا: أَنْدِي مَنْ لَا طَعِيمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟ قَالَ:
فَقَالَ: «سَجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟».

٤٣٧١ - ٧/١٠٠٠ - وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

٤٣٧٢ - ٨/١٠٠٠ - وحدثني أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِإِسْنَادِهِمُ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَأَسْقَطْتُ،
فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ / فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الْحَدِيثِ:
دِيَةَ الْمَرْأَةِ.

٤٣٧٣ - ٩/٣٩ - وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -

٤٣٧٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣٦٩).

٤٣٧١ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٦٩).

٤٣٧٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٣٦٩).

٤٣٧٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٤٥٧٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب:
الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٢٦٤٠)، تحفة الأشراف (١١٢٣٣) و (١١٥٢٩).

بذلك لحصول المضارة بينهما في العادة، وتضرر كل واحدة بالأخرى.

قوله: (فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصابة القاتلة) هذا دليل لما قاله الفقهاء، أن دية ١٧٨/١١
الخطأ على العاقلة، إنما تخصص بعصبات القاتل سوى أبناؤه وآبائه.

قَالَ إِسْحَقُ : أَحْبَبْنَا ، وَقَالَ الْأَخْرَانِ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، قَالَ : اسْتَشَارَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مِلاصِ الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِعُرْوَةَ : عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، قَالَ : فَقَالَ عُمَرُ : اثْنَيْ بَعْدَ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ ، قَالَ : فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ .

١٧٩/١١ قوله : (استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في مِلاصِ المرأة) في جميع نسخ مسلم مِلاص بكسر الميم وتخفيف اللام وبضاد مهملة، وهو جنين المرأة. والمعروف في اللغة إملاص المرأة بهجزة مكسورة. قال أهل اللغة: يقال أملاصت به وأزلقت به وأمهلته به وأخطأت به كله بمعنى، وهو إذا وضعت قبل أوانه. وكل ما زلق من اليد، فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصاً بفتحها، وأملص أيضاً لغتان، وأملاصته أنا. وقد ذكر الحميدي هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين فقال: إملاص بالهجزة كما هو المعروف في اللغة. قال الفاضل، قد جاء ملص الشيء إذا أفلت، فإن أريد به الجنين صح مِلاص مثل لزماً والله أعلم.

قوله : (حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في مِلاصِ المرأة) هذا الحديث مما أستدركه الدارقطني على مسلم فقال: وهم وكيع في هذا الحديث وخالفه أصحاب هشام فلم يذكروا فيه المسور وهو الصواب ولم يذكر مسلم غير حديث وكيع، وذكر البخاري حديث من خالفه، وهو الصواب. هذا قول الدارقطني. وفي البخاري: عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة ولا بد من ذكر المسور، وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.